



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية



تنظم ملتقى وطني حول:

المسؤولية الاجتماعية المؤسسة الاقتصادية

يوم 19 ماي 2022

الرئيس الشرفي للملتقى
أ.د/ كمال بداري مدير الجامعة
المشرف العام على الملتقى
أ.د / خضري حمزة عميد الكلية
رئيس الملتقى
د/ برابع السعيد
رئيس اللجنة العلمية للملتقى
د/ عبد المجيد صغير بيرم
رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى
د/ ابراهيم رابعي

أهمية الملتقى

رفعت المنظمة العالمية للشغل عام 1977 لواء الدفاع عن المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات التي بدأت تكتسح العالم الثالث تحديداً بـغرض الاستثمار وتحويل فروع أنشطتها الرئيسية الانتاجية والصناعية والخدمية منها وبشكل مكثف نحو مناطق بعيدة عن الرقابة الضريبية والجباية، سواء كان ذلك بالنسبة للأفراد أو المؤسسات الاقتصادية أو الشركات التجارية دون تمييز، والمضبوطة ضبطاً من حيث التنظيم والحساب والتحصيل الضريبي الدقيق والصارم، بالإضافة إلى سعي هذه الشركات التجارية العابرة للأوطان من أجل التموقع الاقتصادي بمناطق جيدة في العالم الثالث تحديداً تنعيم فيها الضريبة على أرقام الأعمال والأرباح بالنسبة للأفراد أو الشركات التجارية في الدولة المضيفة، كما يغيب في هذه البلدان المستقطبة للرأسمال الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات، كل ما له علاقة بالرقابة في مجال احترام الاشتراطات البيئية ونظافة المحيط الطبيعي والحقوق الأساسية الأخرى في مجال التشغيل والعمل و الحماية الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي و التقاعد والصحة والسلامة المهنية لليد العاملة من الجنسين، ناهيك عن عدم التزام البعض منها بالتشريعات المحلية في مجال التشغيل وحماية البيئة.

والجزائر التي كانت لها تجربتها الخاصة و المتميزة في مجال التنمية الوطنية كانت سابقة في مجال ربط المؤسسة العمومية الاقتصادية بضوابط قانونية وتنظيمية وإدارية تتعلق بأولوية تحقيق القلائم بين البعد الاجتماعي و تحقيق الفعالية الاقتصادية للمؤسسة الاقتصادية (إنتاجاً وتسويقاً وإدارة للموارد البشرية) إلا أن الأزمات الهيكلية المتواترة نتيجة الاعتماد الكبير على الريع النفطي قد كان لها الأثر الكبير في التوازن المالي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، الأمر الذي حال دون تنشيط أبوابها الانتاجية لتواكب متطلبات الأسواق المحلية (الوطنية) واحتياطات الانفتاح الاقتصادي على التجارة الدولية.

وفي سياق مغایر تسعى السلطات العمومية (سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية) منذ التعديل الدستوري لعام 2020 إلى التأسيس لبرنامج إقلاع اقتصادي متكامل محوره المؤسسة الاقتصادية بشقيها العمومي والخاص يتلازم فيه البعد الاجتماعي (وما يعني ذلك من تشغيل كامل، وأجر، وحماية اجتماعية، وظروف عمل مساعدة، واحتراماً للبيئة والمحيط النفسي والعائلي...) وأولوية تحقيق الفعالية الاقتصادية (إنتاجاً وإدارة وتسويقاً وتقييمًا للخدمات المختلفة...)، بالإضافة إلى مشاركتها وبفعالية في التراكم الاقتصادي باعتبارها: مؤسسة مواطنة.

إشكالية الملتقى

انطلاقاً مما سبق، يأتي هذا الملتقى ليعالج إشكالية جوهرية تتمحور حول:
**أي دور للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية في ظل
برنامج الإقلاع الاقتصادي وتحقيق التراكم الإنتاجي والخدمي
والبيئي المرغوب إنجازه على المديين القريب والمتوسط؟**

أهداف الملتقى

من خلال الاشكالية سعي الملتقي لتحقيق الأهداف التالية:

محاور الملتقى

المحور الأول: الأطر المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية

- نشأة وتطور مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية العابرة للقارات والأوطان في ظل اتساع دائرة السيطرة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات والإعلان عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة العام 1994 (الإعلان الثلاثي الخاص بالشركات متعددة الجنسيات لعام 1977 وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل جوان 1998).

- طبيعة ومضامين وغايات المسؤولية القانونية للمؤسسة الاقتصادية (الوطنية بشقيها العمومي والخاص). طبيعة ومضامين وغايات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية (الوطنية بشقيها العمومي والخاص).
- طبيعة ومضامين وغايات المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية (الوطنية بشقيها العمومي والخاص).
- طبيعة ومضامين وغايات المسؤولية الاقتصادية للمؤسسة الاقتصادية (الوطنية بشقيها العمومي والخاص).

المحور الثاني: المؤسسة الاقتصادية والعلاقة بالمحيط القانوني

- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية واشتراطات القانون البيئي.
- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية واشتراطات القانون الاقتصادي.
- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية واشتراطات قانون الاستثمار.
- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية واشتراطات قانون المنافسة وحماية المستهلك.
- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية واشتراطات قانون آليات مكافحة المضاربة غير المشروعة.
- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية واشتراطات قانون العمل والتأمينات الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي.
- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية واشتراطات قانون الصحة والسلامة المهنية للعمال الأجراء داخل المؤسسة الاقتصادية.
- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية واشتراطات الإقلاع الاقتصادي وبرامج التنمية المستدامة وترقية مناطق الظل.

المحور الثالث: واقع وتحديات تطبيق اشتراطات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر.

الحكمة الاقتصادية و مبدأ التلازم بين البعد الاجتماعي و الفعالية الاقتصادية.

• العوائق وال العراقيل الإدارية التي تقف في وجه تحقيق مبدأ التلازم بين البعد الاجتماعي و الفعالية الاقتصادية.

• الحوار الاجتماعي بين فرقاء الانتاج داخل المؤسسة الاقتصادية بشقيها العمومي والخاص.

• الحوار الاجتماعي بين فرقاء الانتاج داخل المؤسسة الاقتصادية بشقيها العمومي والخاص.

اللجنة العلمية للملتقى

رئيس اللجنة العلمية: د. عبد المجيد صغير بيرم - جامعة المسيلة.

أعضاء اللجنـة العلمـية

اللجنة التنظيمية للملتقى

رئيس اللجنة التنظيمية: د/ رابع إبراهيم - جامعة المسيلة -

أعضاء اللجنة التنظيمية

اللقب والاسم	الجامعة	اللقب والاسم	الجامعة
د/ ميرة وليد	جامعة المسيلة	ط.د/ فراحتية اكرم	جامعة المسيلة
ط.د روياش سليمية	جامعة المسيلة	د/ مقران سماح	جامعة المسيلة
ط.د ضياف ياسمينة	جامعة المسيلة	ط.د نعيجي شهرزاد	جامعة المسيلة
ط.د بوعمار صبرينة	جامعة المسيلة	ط.د بلعبدي مصطفى	جامعة المسيلة
ط.د سعيد سميرة	جامعة المسيلة	ط.د كرازدي سارة	جامعة المسيلة

استمارة المشاركة في الملتقى

- اللقب والاسم:

- الدرجة العلمية:

- المؤسسة الجامعية:

- رقم الهاتف :

- البريد الإلكتروني:

- عنوان المداخلة:

- محور المداخلة:

- ملخص المداخلة:

.....

.....

.....

.....

.....

شروط المشاركة

- المشاركة في الملتقى مفتوحة للأساتذة الباحثين وطلبة الدكتوراه والباحثين في المجالات التي تتصل ب موضوع الملتقى.
- أن يتسم البحث بالجدية و الحداثة وأن لا يكون قد سبق نشره أو المشاركة به في تظاهرة علمية أخرى .
- أن تدرج المداخلة ضمن محاور الملتقى.
- أن تكتب المداخلة باللغة العربية وفقا لخط Time new roman حجم 16 وبالنسبة للغات الأجنبية تكتب بخط بحجم 14 وتنويم الكلمات بحجم 12.
- أن لا يزيد عدد صفحات المداخلة عن 25 صفحة ولا يقل عن 10 صفحات.
- ترافق المداخلة بملخصين أحدهما باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية.
- ترسل المداخلة كاملة مرفقة ببطاقة معلومات المشارك إلى البريد الإلكتروني للملتقى:

socialeresponsibility@gmail.com

تاريـخ هـامـة :

آخر أجل لإرسال المدخلات كاملة: يوم 10 ماي 2022
الرد على المدخلات المقبولة : يوم 15 ماي 2022
تاريخ انعقاد الملتقى : يوم 19 ماي 2022.